كالاية قال البعض وذكر السعد انه لا يمتنع اجماع السبعة
على المرجوح كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر لانه المختار حيث
لكون الفاعل مونثا غير حقيقي بلا فاصل اهـ اي ولا يمنع من
اختيار التانيث عطف مذكر على الفاعل كما تقدم   ثم استونف
فيه اشارة الى ان الفا استئنافية لا عاطفة لئلا يلزم
عطف الانشا على الخبر   لانه لا محل عنده واجاز الاخفش وجماعة
زيادتها في الخبر مطلقا وقيد الفرا وجماعة الجواز بكون الخبر
امرا او نهيا تقدم تحـ   في نحو هذا اي مما كان تركيبه لم يكن
المبتدا فيه موصولا بفعل او ظرف او موصوفا باحدهما على
ما تقدم   وقابلة اي ورب قابلة وخولان بفتح الخا
المعجمة قبيلة باليمن والفتاة الشابة   بمعنى الشرط
اي لما في المبتدا من معنى الشرط وهو التعليق او العموم
فالمعنى متى نزلت ومتى زنت فاجلد والخ   ولا يعمل الجواب
في الشرط فهم الجماعة ان المراد في اسم الشرط ولهذا قال
اللقاني لعل الجمهور لا يوافقونه على ذلك لان اذا من اسماء
الشرط وهي منصوبة عندهم بجوابها ولم يفرقوا
بين كونه بالفا وعدمه اهـ ومثل اذا بقية ادوات الشرط
التي هي ظروف فلا وجه لتخصيص الايراد باذا والحمل
عندي ان المراد في فعل الشرط يعني ان الاسم المرفوع قام
مقام كل من اداة الشرط وفعله فلم يجز ان يعمل فيه ما بعد
الفا المشبه لجواب الشرط لان الجواب لا يعمل في فعل الشرط
فكذا لا يعمل مشبه الجواب فيما قام مقام فعل الشرط فتامله
فانه وجيه وحاصل كلام الشرح ان المانع من الاشتغال عند
سيبويه كونهما جملتين وعند المبرد كون الاسم السابق

في

في معنى الشرط وما بعده في معنى الجواب   ابن السيد
بكسر السين وسكون اليا وبا بعدها دكلمة اعجمية مركبة فقيل
معناها الفرح والسرور قاله في التصريح   في العموم
اي الذي العموم لشبهه بالشرط   ان يليه فعل فيه اشارة
الى ان في عبارة المص تاخير المفعول الذي هو فاعل في المعنى
وتقديم المفعول الذي بخلافه ولهذا فرع عليه قوله فايلاؤه الخ
لانه الفاعل في المعنى اي لانه الذي يلي الاشيا الاتية   منها
همزة الاستفهام بخلاف بقية ادوات الاستفهام فيجب النصب
معها كما تقدم سم   فان فصلت الخ اي هذا انه ان فصلت بالاسم
المشتغل عنه فان فصلت الخ وقوله فالمختار الرفع اي لان
الاستفهام عن الضمير رفعت ما بعده او نصبت فيترجح
الرفع لانه لا يحوج الى تقدير هذا ان لم تجعل الضمير فاعلا بفعل
مقدر برز وانفصل حين حذف بل جعلته مبتدا والا وجب
النصب بالفعل المقدر كما صرح به الدماميني ونقله شيخنا
السيد عن سم لان الاستفهام عن الفعل الواقع على ما بعد
الضمير والرفع يفيد انه عن مجرد الفعل فقول التصريح واقره
شيخنا والبعض المختار النصب اذا جعل فاعلا بفعل مقدر برز
وانفصل فيه نظر ولا يرد صورة الفصل على الناظم لان التقفية
ظاهرة في الاتصال   الا في نحو الخ اي مما فصل فيه بظرف او
جار ومجرور   فالرفع اي واجب بدليل قوله وكذا الخ وانما وجب
لان الاستفهام عن تعيين المفعول اما الفعل فمحقق فلا تعلق
للهمزة به والحق عدم الوجوب لان السوال عن الاسم انما يوجب
دخول الهمزة عليه فقط لا منع رفعه مبتدا بدليل ان السوال في

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)